



## آراء

# الإسلاميون ضحايا سرديتهم الديمقراطية

رفيف عبد السلام

لعمود متتالية، ظلت مقولة خطر الإسلاميين على الديمقراطية تتردّد على المسامع والأبصار، وتحتبرّ بشأنها المقالات والنصوص، حتى عدت أشبه ما تكون بمسلمة ثابتة لا تقبل المساءلة أو الدحض. بحسب هذه المقذّمة، لا يرى الإسلاميون في الديمقراطية سوى جسر عبور باتجاه الاستحواذ على الحكم وقطع الطريق أمام أي منافسةٍ محتملة، وميعت ذلك يعود إلى أن أدبياتهم السياسية تتناقض في الصميم مع أسس النظام الديمقراطي، فهم ينادون بالحاكمية الإلهية مقابل سيادة البشر، وسلطان الشريعة المتعالية مقابل سلطة الشعب في هذا العالم (المحاث). وفي سياق تأكيد صحة هذه القراءة، غالباً ما تُستدعى نماذج من الجماعات الإسلامية العنيفة من تنظيم القاعدة وأمثاله، واستحضار بعض شعاراتها المخيفة، للتدليل على صحة هذه القراءة.

للإسلاميين مشكلاتهم الفكرية والسياسية، ولديهم ما يستوجب النقد والنصوب، إن على صعيد خطابهم أو تجربتهم السياسية، على نحو ما ذكر الكاتب في مقال سابق، ولكن هذا لا يفي وجود تجاهل متعمّد للمسافات التي قطعها الإسلاميون المعتدلون في «شرعنة الديمقراطية» في الساحة الإسلامية، وتحطّي فكر الجماعات السلفية الرافضة لها، الملصحة ما بات يعرف بالخطاب الإسلامي للديمقراطية. دون راشد الغنوشي منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي، وهو في سجون بورقيبة، كتابه «الحريات العامة في الدولة الإسلامية» (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993). ونظّر محفوظ نحناح في الجزائر لما أسماهها الشوروقراطية، قاصداً بذلك الالتقاء بين تقاليد الشورى الإسلامية والفكرة الديمقراطية. وكتب حسن الترابي في السودان في قضايا الحرية والدستور والإرادة الشعبية، على الرغم من أن أفكاره السياسية لم تتروجم في التجربة السياسية التي قادها في وطنه السودان. نشر يوسف القرضاوي وطارق الشري وهامي هويدي، ومن قبلهم توفيق الشاوي، أطروحاتهم «تاصيل» الحرية والدستور والديمقراطية، مع الحفل على النظام الاستبدادي والحكم المطلق. الحقيقة أنه لم ينقض القرن الماضي حتى استقرّت الفكرة الديمقراطية في الوسط السياسي الإسلامي الرئيسي، بل انتهت التيارات الإسلامية الرئيسية إلى انتهاج آلية الانتخاب في إفران قيادتها وإدارة مؤسساتها بشكل يتفوق على نظراتها من

الأحزاب اليسارية والليبرالية، على الرغم من وجود خطوط ضغط شديدة على يمين الإسلاميين من مجموعات سلفية مدعومة سعودياً، تسفّه التوجهات الديمقراطية، وتدافع عن إسلام تيوقراطي، يقوم على معاني الطاعة المطلقة لولي الأمر.

سردت هذه المعطيات أعلاه ليتبين أن مشكلة الإسلاميين لا تتعلق بمدى قبولهم بالخيار الديمقراطي، فهذه أصبحت حقيقة معلومة، والتشكيك فيها أقرب ما يكون إلى اللغو السياسي، بقدر ما أن مشكلتهم تعود إلى غلبة الطابع السجالي والنظري لمفهوم الديمقراطية في خطابهم، بما صرف أنظارهم عن المعطيات الموضوعية على الأرض، بكل تلاويها وتعقدياتها.

ظل الإسلاميون يشغلون أنفسهم بهاجس التاصيل والنشيش في النصوص الشرعية والفقهية والشواهد التاريخية لتأسيس مشروعية الديمقراطية في الإسلام، أكثر من البحث عن الشروط التاريخية والسياسية التي تجعل من الديمقراطية أمراً ممكناً، أي تشخيص موانعها ومعوقاتها في هذه الرقعة من العالم الموبوءة بداء الاستبداد والحكم الفردي. كيف ذلك؟ سقط الإسلاميون من الحكم، أو بالأحرى أسقطوا، لا لأنهم كانوا غير ديمقراطيين، بل الأرجح لأنهم كانوا ديمقراطيين بصورة زائدة على لزوم في مناخ غير ديمقراطي، يتسم بكثرة الصراعات والمؤامرات والتدخلات الخارجية. وبهذا المعنى، يمكن القول إنهم كانوا ضحايا سرديّتهم الديمقراطية على النحو الذي نظّروا له طول العقود الثلاثة الأخيرة على الأقل. تمسكوا بمثاليات الديمقراطية ومقولات التداول والأغلبية والأقلية والانتخابات في وضع مشحون بالتوترات والصراعات، ويطغى عليه تحكّم الجيوش وأجهزة الأمن، وتوظيف المال والإعلام وتدخل النفوذ الإقليمي ضدهم.

في مصر، تعامل الإسلاميون بخلفية الشرعية الانتخابية وثنائية الأقلية والأغلبية، كأنهم يعيشون في نظامٍ ديمقراطيٍّ مستقر على طريقة جنيف أو وستمنستر، فلم يأخذوا بالاعتبار مؤازرين القوى السياسية على الأرض، وكيفية بناء التحالفات السياسية، وطبيعة التهديدات الداخلية والخارجية المتأتية من قوى غير ديمقراطية محيطة بهم، داخلياً وخارجياً. وفي تونس انتنه الإسلاميون النهضويون إلى أهمية التوافق والمساومات السياسية في إدارة وضع ديمقراطي ناشئ، وتحسّسوا بقدر من الواقعية طبيعة الأرض التي يقفون عليها، ولكنهم كانوا، هم الآخرون، بالغني

التسامح والارتخاء في التعامل مع قوى غير ديمقراطية، كانت تترقبُص بهم، وبالتجربة الديمقراطية، تسفّه التوجهات الشعبية من داخل النظام الديمقراطي، بخلفية تخريب العملية الديمقراطية والانقضاء عليها، من دون أن تجد حواجز أو مقاومة قانونية أو مؤسسائية تذكر. وهنا، لا يُلام الإسلاميون على تهديدهم أسس الديمقراطية بقدر في التعامل مع المهدّذات المحيطة بهم، فقد تركوا خصومهم المسلّح بالإعلام والمال والإسناد الإقليمي ينسجون حبال المشائق حول رقابهم، من دون قوة ردع ديمقراطي.

الدرس المستخلص من ذلك كله، أن على من يتقدّم إلى موقع الحكم، ولو عبر صناديق الاقتراع في مثل هذه الأوضاع بالغة التقلّب، إدراك أنه دخل على خط النار وحلقة الاستهداف المركز. ولذلك لا ينفخ التوقف في منتصف الطريق، والتدرّذ بعدم امتلاك أدوات السلطة، لأن الحكم لا يحتمل المناطق الوسطى، فإما أن تحكّم وتتحلّ تبعات ذلك من أعباء ومخاطر، وإما أن تنبتعد، من البداية، عن مساحة الاحتكاك، وتبقى في المعارضة أو ضمن العمل الإصلاحي العام، من هنا، تتأتى الحاجة لصياغة نظرية، أو بالأحرى نظريات في التحول الديمقراطي، مستمدة من تربة المنطقة وخصوصيات أوضاعها. لا غرو أن جل أدبيات «الانتقال الديمقراطي» التي تدرّس في الجامعات وأقسام العلوم السياسية استنبتت أكثرها من وحي تجارب التحول في أميركا الجنوبية ودول جنوب أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، ولا تصلح سندا أو مرجعا في تشخيص مشكلات التحول السياسي أو حاجات منطقتها. إحدى الحلقات المغيبة في هذه الأدبيات دور المعطى الإقليمي المختلط برائحة النفط في تخريب التجارب الديمقراطية الناشئة في العالم العربي، ففي ظل حالة الفراغ السياسي الحاصل في المنطقة، نتيجة الإنهك الذي أصاب الولايات المتحدة بعد تدخلاتها العسكرية المشطّبة والفاشلة، ثم تركيز جهودها أكثر على مواجهة الخطر الصيني، تحرّك محور الاستبداد العربي بكل عدوانيةٍ وشراسةٍ لإعادة تشكيل المشهد، والإجهاد على تجارب الربيع العربي، واحدة بعد الأخرى. إن هناك شعور منخام لدى هذا المحور بأن أميركا أوباما قد مارست في حقه «عدواً ديمقراطياً» حينما تركت بن علي في تونس وحسني مبارك في مصر يواجهان مصيرهما في مواجهة قومة شعبية، من دون أن تحرّك ساكناً. ولذلك صمم هذا المحور على

” **مشكلة الإسلاميين لا تتعلق بمدى قبولهم بالخيار الديمقراطي، فهذه أصبحت حقيقةً معلومةً، والتشكيك فيها أقرب ما يكون إلى اللغو السياسي**

” **بيّنت التجربة العملية أن الديمقراطية هي رهان مرهق ومكلف في العالم العربي، ودونه رقاب ودماء وتضحيات**

أن يتقدّم وينزع «الشوك الديمقراطي» بنفسه، من طريق ضّح المال وتوجيه الإعلام، وتغذية الحنين للأنظمة السابقة، مع إثارة كل خطوط الصراع والتناقضات الداخلية لتقويض فرص التحول الديمقراطي في المنطقة. كنت قد ذكرت، منذ سنة 2003، في كتابي «في العلمانية والدين والديمقراطية»، أن الديمقراطية ليست أيديولوجيا كبرى، ولا هي دين في مواجهة الأديان، بل هي نظام سياسي يوفر الحيات وضمانات تصلح لتنظيم الشأن السياسي وعقلنته. وقد زادني أحداث الربيع العربي فناعة بهذه المقاربة البراغماتية للديمقراطية، على الرغم من الرفض الذي يلقاه هذا الطرح من الليبراليين ممن يميلون إلى تحويل الديمقراطية إلى ما يشبه العقيدة الكلية، إما أن تؤخذ كلها أو تردّ كلها. بيد أنه تجب الإضافة هنا، من وحي التجربة العملية، أن الديمقراطية الإجرائية لا يمكن أن تشغّل إلا

البلاد وعدم التفكير في الهجرة وإهدار طاقات هائلة وتكوين غالي الثمن، يذهب

المجانّ نحو بلدان مقدّمة. وهناك، مع توفّر هذه الفرصة التي قد تكون الأخيرة، إمكانية للخضاء نهائياً، على الفساد الذي استغل فرصة توفّر ذلك المال، لينهب خيرات البلاد بمشاريع غير مجدية، ضيّعت على الجزائر مئّات مليارات الدولارات دونما تداعبات على التنمية، حيث إنّه عند التفكير الابتكاري والمبدع تزول كل إمكانيات التحاليل لنهب المال العام. وقد تكون هذه الفرصة دعوة إلى تغيير حقيقي لمبدأ التّعامل مع الكفاءة، لتكون هي المدخل الحقيقي للتعبين والاستفادة من المال العام، بتوجيهه نحو الوجهات المجدية والمفيدة، والتي جيء أعلاه على ذكر بعضها ممّا اقترحته أفكار جزائريين كثيرين، للأسف، يعملون في أرقى الجامعات وتستفيد منهم مؤسسات لم تنفق على تعليمهم فلسا واحداً، وكون هجرتهم، تلك، هي تعبير عن غياب الكفاءة والإصرار على إهدار المال العام وتضييع الفرص، الواحدة تلو الأخرى، بالبقاء على الزرع الطاقوى دون غيره من البديل والخيارات المتاحة.

هذه هي المقاربة الأكثر كفاءة في التفكير المستقبلي في كيفية استغلال فرصة اتجاه منحى أسعار الطاقة لارتفاع فترة قد تطول لبعض الأعوام، بسبب عودة الانععاش في الفترة التالية للجائحة، ولكنها فرصة، كما قال الرئيّس الروسي فلاديمير بوتين، مؤقتة، بسبب أنّ هناك إمكانيات مالية ضخمة تُستثمر في التوجّه نحو سياسات الانتقال الطاقوي، ما قد يقلص تلك الفترة، لتصبح دعوتنا إلى الابتكار أكثر إلحاحا للخروج من دائرة الزرع الطاقوي، والتوجه نحو اقتصاد ناشئ تمتلك الجزائر كل ما يمكنها من الوصول إليه، لكن بعوامل الكفاءة، الذكاء والتخطيط.. ليس إلّا.

(كاتب وباحث جامعي جزائري)

” **مع توفّر الاقتصاد الذكي، هناك فرصة للذهاب بعيدا في الاستثمار في البحث العلمي، وتوفير**

” **التمويل له ارتكزت الجزائر، دوماً، لبناء فكرها التّمويلي، على الريع الطاقوي، ولم تلجأ إلى وسائل التمويل التي تضمن الخروج من دائرة الاعتماد عليه**

” **ارتكزت الجزائر، دوماً، لبناء فكرها التّمويلي، على الريع الطاقوي، ولم تلجأ إلى وسائل**

” **التمويل التي تضمن الخروج من دائرة الاعتماد عليه**

” **الرهابية والجماعات الإجرامية. هناك، هذه المرة، أيضاً، مع توفّر الاقتصاد الذكي، فرصة للذهاب بعيدا في الاستثمار في البحث العلمي، وتوفير التمويل له، خصوصا مع بروز طاقات بشرية علمية أكيدة في أوساط الباحثين الجامعيين الشباب، لاستغلال الطّرفة التكنولوجية الحالية، ما قد يقلص من الاعتماد على الخارج في قطاعات كثيرة، ويوفر، بذلك وكفاءة، فرص جذب لتلك الفئة للبقاء في**

برخان» الفرنسية، واحتمال انسحاب جزء من الجيش الفرنسي المتمركز هناك ودخول مليشيات «فاغنر» لملء الفراغ، وهي مخاطر، كما نرى، ذات تأثير عميق، وتحتاج منا إلى تفكير ملي وتوافقي، يتعلم الجزائريون، من خلاله، من دروس الفشل السابق، للانطلاق نحو المستقبل بخطّة واضحة المعالم.

تحتاج الجزائر للقضاء على تلك المخاطر إلى ترديد أنّ الزرع الاقتصادي فرصة، وليس استراتيجية تتخذها وسيلة للانطلاق نحو ثلاثية الكفاءة والإبداع والابتكار، وهي متوفرة، حقيقة، لوجود إمكانيات ضخمة غير مستغلّة في بلد ما زالت مساحات كثيرة فيه دون الاستغلال الجيد وعلى المستويات كافة.

يمكن، هذه المرة، الاعتماد على الطاقة الأيلة للضمور (النفط والغاز)، لتمويل تنمية مرتكزة على الطاقة البديلة، باعادة إحياء مشروع «ديزارتاك» لتوليد الطاقة الشمسية وتصديرها نحو أوروبا التي تعيش على وقع معارك سياسية كبيرة، بسبب إرادة الاتجاه نحو إقرار ما تسمّى سياسات الانتقال الطاقوي، وهو مشروع كانت ألمانيا قد عرضته على الجزائر، وتمّ رفضه، على الرغم من أنّه بديل حقيقي للريع النفطي، مع احتمال أن يكون هو القاطرة للاستثمار المبدع في خيرات الصحراء الكبرى (قراءة مائة مليون هكتار من الأراضي)، للانطلاق إلى أكبر فكرة تخدم الساكنة والأرض، باستغلال الطاقة البديلة والتكنولوجيا الرقمية بمنح قطع أرضية واسعة، والاعتماد على الأقمار الصناعية والطائرات من دون طيار، في مراقبة الإنتاج الزراعي، مع توفير أدوات الاستغلال، خصوصا منها الماء والكهرباء، ما قد يقلص إشكالية فراغ الصحراء من الساكنة، وينقص، بالتالي، أعباء أمنية ضخمة على الدولة الجزائرية الخارج في تعامل مع مناطق نائية من دون إشغالٍ قد تتخذّ ملاذات للجماعات

■ مكتب بيروت
بروت ـ الجزيرة ـ شارع باستور ـ بناية 33 west end
هاتف: 009611442047 - 009611567794
البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
للشتركات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: +97440190635
جوال: +97450059977
للإعلانات: alaraby.co.uk/ads

■ المكتب الرئيسي، لندن
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب الدوحة
الدوحة - الدفنة - برج الفردان - الطابق العاشر -
هاتف: 0097440190600

■ نائب رئيس التحرير **حسام كنانة**
■ مدير التحرير **ارنست حوري**
■ المدير الفني **إمام منعم**
■ السياسة **جوانة فريحات**
■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام**
■ الثقافة **جمانة درويش**
■ منوعات **ليلا حداد**
■ الرباب **معت البياربي**
■ المجتمع **يوسف حاج علي**
■ الرياضة **نيك التلياني**
■ تحقيقات **محمد عزام**
■ مراسلون **نزار قنديل**

**العربي الجديد**  
www.alaraby.co.uk

شعار

تصدر عن شركة فضاعات ميديا ليميتد

(Fadaat Media Ltd)